بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية

صدرت الطبعة الأولى لهذا الكتاب ، وهى تحمل الرأى فى حل ستة من المشكلات التى تسود المجتمعات الإسلامية المعاصرة .

وهى مشكلات فرضت على هذه المجتمعات فرضاً . ولم يزل يفرض بعضها حتى الآن على كثير منها .

فمشكلة « العلمانية » — وهى الفصل بين سلطتين أو حكومتين فى المجتمع — وجد الحاكم الوطنى بعد استقلال هذه المجتمعات فى إبعاد الدين عن الدولة كنتيجة للعلمانية : فرصة للحكم المطلق الذى يستمتع بمباشرته ، دون رقابة من دين ، أو من طائفة تنتسب إلى الدين ، وتعبر عن رأى الإسلام .

ومشكلة « الديمقراطية » إن كان هذا الكتاب طرح رأى الإسلام فيها ، وفى طريقها ، فما زال الحاكم الوطنى يؤثر أحد النظامين فى الحكم : الرأسمالى .. أو الاشتراكى البلشفى ، على اختيار الإسلام ووضعه فى تجربة الحكم ، تحت تأثير العلمانية والفصل بين الدين والدولة .

ومشكلة سوء توزيع الثروة القومية ، وكذلك مشكلة — الكثافة السكانية ، يرد أمر كل منهما إلى مايخرج عن إرادة الحاكم الوطنى . ويعود إلى صنع المستعمر مبكراً ، فى وضع حدود جغرافية .. وشعوبية .. وطائفية ... وحضارية .. ولغوية ، بين المجتمعات الإسلامية بعضها فى مواجهة بعض ، مما من شأنه أن يجعل توزيع الثروة ، وتوزيع السكان فى الوطن الإسلامى كعالم يجمع بين أجزائه : الإيمان بالإسلام وحده ، سيئاً وغير عادل .

ومشكلة العمل فى المصانع التى تتصل بتحسين أجر العامل فيها على حساب المستهلك .. أو على حساب إتقان الصناعة : مشكلة استوردتها المصانع فى المجتمعات الإسلامية المعاصرة مع الآلات ، والأجهزة . ولم يجد الرأى الإسلامى الذى يحمله الكتاب فى تحقيق المعادلة : زيادة الأجر ..

مع إتقان العمل . وعدم إرهاق المستهلك ، من يقنع به حتى الآن رؤساء هذه المصانع .

أما مشكلة التأمين ، والبنوك ، مما يسمى بمشكلة الفائدة ، أو بمشكلة الغرر — وهما من المشكلات التى تناولت الطبعة الأولى لهذا الكتاب : عرض حل لها — فموقف الكثير من علماء الإسلام لم يزل يتجنب الدراسة الواعية لعقود التأمين والبنوك ، ولنشاط النوعين فى التجارة ، واستقرار الأوضاع الاقتصادية . ولعل إنشاء البنك الإسلامى وظروفه تساعد على هذه الدراسة الواعية واستخلاص كنه تحـــريم الربا ، وارتباطه باستغلال حاجة المضطر .

وتحمل هذه الطبعة الثانية لهذا الكتاب . الحل الإسلامى لمشكلة سابعة . وهى مشكلة أساسية فى المحيط الصناعى . . هى مشكلة العلاقة بين العامل وصاحب العمل .. أو مشكلة النقابات العمالية وأهدافها فى تحسين أوضاع العمل ، بحيث يتيسر للعامل : أن يعيش عيشة كريمة هو وأسرته .

والإسلام بنظرته إلى المال والعمل .. وإلى الحق والواجب .. وإلى الإنسان فى علاقته بالإنسان : يضع مهمة أساسية على عاتق النقابات العمالية بحيث تكون وظيفتها رعاية الإنتاج كماً .. ونوعاً .. وتحقق بهذه الرعاية : أداء ما يجب لرب العمل .. وما يجب للعامل ، فى يسر وسهولة .

ولو وضع الحل الإسلامى فى النقابات العـــمالية موضع التجربة لخف ضغط الحركات العمالية الدولية وابتعدت أضرارها عن النقابات المحلية . وعن المجتمع ككل .

والحل الذى يعرضه الكتاب هنا لأية مشكلة من المشكلات هو اجتهاد من مؤلفه يخضع للخطأ والصواب . ولكنه مع ذلك بداية على الطريق التى نرجو أن تكون هدى من الله .

مصر الجديدة فى صفر ١٣٩٨

يناير ١٩٧٨ **محمد البهى**

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الأولى

● إن هذا البحث يعرض لست مشاكل خلقتها ظروف الحياة المعاصرة فى المجتمعات البشرية ، ومن بينها المجتمعات الإسلامية . وتعرضت لها أولا : المجتمعات الغربية بسبب الحروب ، والتقدم العلمى والتطبيق الصناعى . وهى مشكلات : الدين والدولة ، وصلة بعضها ببعض .. والديمقراطية فى نظام الحكم .. والثروة القومية ووقوع الخلل فى توزيعها .. والعمل فى المصانع وخلق ظروف أفضل له على حساب المنافسة فى الإنتاج أو على حساب المستهلك له .. والتأمين والبنوك بين عوامل التنمية فى الاقتصاد القومى .. وتزايد السكان ومحدودية موارد الدخل الفردى .

● وقد عالج الفكر الغربى هذه المشاكل بحلول مستوحاة من عوامل البيئة هناك . وتختلف نتائج هذه الحلول فى أثرها على الإنسان الغربى هناك : فى تفكيره .. وفى حريته .. وفى سلوكه الأخلاقى .. اختلافاً لا يجعل أياً منها عاملا إيجابياً فى القضاء على المشكلة ، أو فى الحفاظ على آدمية الإنسان أو على كونه خليفة الله فى عمارة هذا الكون ، حسب القوانين الاجتماعية التى تتجلى فيها إرادة الله ، كما جاءت بها الرسالة الإلهية .

● والمجتمع الشرقى الإسلامى منذ أن أصبح يسير فى طريق التبعية للغرب ، تحت تأثير النزعة الاستعمارية التى طغت فى القرن التاسع عشر ، يقلد الغرب فى استيراد مشاكل إن لم توجد عنده (المجتمع الشرقى الإسلامى) ، وفى استقدام حلولها إن وجدت لديه المشاكل .

وحتى الآن ..وحتى بعد أنحصلت المجتمعات الإسلامية على استقلالها.. وحتى بعد أن انتقل بعضها من نظام الحكم على عهد ماقبل الاستقلال إلى نظام حكم آخر مغاير له .. فإن أياً من هذه المجتمعات الإسلامية لم يحاول أن يكون مستقلا عن التبعية للفكر الأجنبي فى حل مشاكله ، وإن كانت متجانسة مع مشاكل الآخرين .. وإن أياً من هذه المجتمعات لم ير بعد : أن اختلاف البيئة ، وعوامل التاريخ ، ومصادر التراث فى التوجيه والإيمان يتطلب أن يكون الحل لمشكلة ما ــ أية مشكلة ــ فى المجتمع غير متنافر على الأقل مع : ما للمجتمع من مقومات أساسية : لقيامه .. وبقائه .. وقوته وتضامنه .

● ونتائج الأحداث المؤسفة التى تعرضت لها باكستان ــ أكبر دولة إسلامية فى العالم الإسلامى ــ فى شهر ديسمبر سنة ١٩٧٠ بسبب تآمر الوثنية الهندوسية .. والإلحاد الماركسى السوفياتى .. والصليبية العالمية الأمريكية ــ هذه النتائج التى انتهت إلى إعلان أكبر قسم فيها وهو مايسمى الآن (بنجالاديش) : العلمانية ، وإبعاد الإسلام عن الدولة ، والاستعاضة عنه بالاشتراكية البلشفية ــ ليس الإسلام فى باكستان مسئولا عنها . لأن الإسلام لم يطبق فيها منذ أن قام الكيان الباكستانى فى سنة ١٩٤٧ على أساسه . وإنما ظل شعاراً كما هو شعار فى دستور أية دولة إسلامية تعلن فيه : الإسلام ديناً لها ، إرضاء لعامة الناس وتمشياً مع عواطفهم . وتعرضت فيها الحركات المطالبة بتطبيق الإسلام إلى اضطهاد وقمع وعنت ، وصار الأمر أخيراً إلى حكم عسكرى من الأقلية الإسلامية بين الأكثرية السنية هناك .

● كما أن بقاء التبعية فى المجتمعات الإسلامية للفكر الأجنبى حتى الآن خلقت عاملا فى الفرقة بينها لايستهان به . ومن اليسير أن يكون عامل عداوة بغيضة يحمل على اعتداء بعضها على بعض . وأصبحت المجتمعات الإسلامية ينعت بعضها : باليسارى ، أو الثورى ، أو التقدمى ، بينما ينعت البعض الآخر : باليمينى ، أو التقليدى ، أو الرجعى . ذاك المجتمع الذى ينفك

عن الإسلام يصبح تواً يسارياً ، وثورياً ، وتقدمياً . وذلك الذى يعلن انتسابه إلى الإسلام – ومن المؤسف فى غير تطبيق لمبادئه أو إحياء لمفاهيمه السليمة – يبقى يمينياً ، وتقليدياً ورجعياً !. وكلاهما فى واقع الأمر لا يمثل مايعلن الانتساب إليه : فلا المجتمع الأول ثورياً أو تقدمياً . ولا المجتمع الثانى إسلامياً أو يمينياً بالمعنى الذى يريده الإسلام لمجتمعه .

● والبحث المقدم إذ يعرض لهذه المشاكل يعرض للمشكل ورأى الإسلام فى حله وفى تجنبه مستقبلا . كما يقيّم الحل المقترح من جانب الفكر الأجنبى ويشير إلى سلبياته .

والبحث فى هذا الكتاب محاولة لاتحمل الرأى الذى يدعى له أنه رأى الإسلام . بل بالأحرى تحمل فهماً فى الإسلام لحل المشكل ، فى ضوء الظروف والعوامل التى عملت على قيامه .

والرأى الإسلامى لم يدخل بعد مجال التجربة فى مجتمعاتنا المعاصرة . وتنحيته عن مجال هذه التجربة – بدعوى أنه كان لمجتمع معين – ناشئة عن قصور موضوعى فى فهم الإسلام . فالإسلام رسالة الله للإنسان ، وبخصائصه البشرية التى هى له فى كل وقت ، ولمجتمعاته التى تتنوع : من بدائى .. إلى حضارى ، ومن إقطاعى .. إلى رأسمالى . والإسلام الذى جاء به محمد بن عبد الله عليه الصلاة والسلام للوقوف فى وجه الماديين بمكة وتحطيم طغيان المادية ، ولتصحيح انحرافات أهل الكتاب السابقين فى بنى إسرائيل ، ولبناء المجتمع النموذجى للإنسان إلى يوم البعث ، وهو مجتمع المدنية .. هذا الإسلام هو رسالة الله التى حمل منها يونس إلى الآشوريين ، وموسى إلى فرعون وملئه ، وجميعاً أهل حضارة فى القديم .. وحمل منها صالح إلى ثمود وهم أهل إقطاع ، وشعيب إلى أهل مدين ، وهم أصحاب رؤوس أموال فى التجارة .

ولذا .. فالإسلام ليس لعهد .. وليس لمجتمع .. وليس للسان . هو للإنسان أينما وجد الإنسان وفى أى زمن كان وجوده .

يفرض علينا الأجنبي ـ منذ الاستعمار الغربي في القرن التاسع عشر ـ « موضوع التفكير » ويجرنا إلى مشاكل ليست من طبيعة بيئتنا ، ويدفعنا في متاهات ننسى فيها ديننا وتاريخنا وكل عوامل مقوماتنا ، أو نتركها عن قصد ، وربما نتركها متحدين إياها ، وجاهدين في حمل الآخرين مناعلى الترغيب عنها .

فرض علينا « العلمانية » في تعليمنا وفرضها في تشريعنا ، وفرضها علينا في تفكيرنا وسلوكنا ، وفرضها علينا في سياستنا ، وفرضها علينا في قتصادنا .. ففصل بين الإسلام وحكم الدولة ، وأبعد الإسلام عن مجالات الحياة العامة ، وتركه داخل المسجد وفي قلوب الناس يمارسونه اعتقاداً ، وقلما ينزلون به إلى التطبيق .

ويحاول منذ الحرب العالمية الثانية أن يفرض علمانية من نوع آخر متطرف .. يحاول أن يفرض علينا إلغاء الدين عقيدة ، بعد أن طمست معالمه عملاً في أوضاع المسلمين .. يحاول أن يصل بنا إلى مايسمى « الإلحاد العلمي » ، وهو مرحلة من مراحل العلمانية كي نصل عن طريقه إلى مجتمع غير طبقي ! !

يفرض علينا العلمانية كحل لمشكلة ازدواج السلطة في المجتمع ، وكحل آلي لتحقيق مايسمى بالعدالة الاجتماعية .

ويفرض علينا مشاكل أخرى عديدة .. يفرض علينا نظام الحكم وهو ما يسميه بالديمقراطية . وقد تكون ديمقراطية الغرب . فهي النظام الرأسمالي . وقد تكون ديمقراطية الشرق . فهي النظام الماركسي البلشفي . فإن كان الأول فهي الإباحية والفوضى وفساد الاستغلال وعبث المال ، وإن كان الثاني فلا مجال لإنسانية الإنسان ، ولا لحرية اللسان والكلمة ، ولا لمنطق العقول ، وحرية الأفراد . وإنما المجال لكمّ الأفواه ، وتجويع البطون ، وإطلاق غريزة الجنس ، وتحديد الحركة في السير ، والنظرة في الحياة .

أما ديمقراطية الإسلام .. أما حقوق الفرد في الإسلام فلم يشأ المجتمع الإسلامي المعاصر أن يطبقها ، لأنه ألف التبعية للغرب ، أو للشرق . ولأنه كذلك قد ضاق زعماؤه صدراً بالإسلام تحت تأثير العلمانية ، وتنحيته بعيداً عن مجالات الحياة إلا مجال المسجد .

ويفرض علينا فى ثروتنا القومية ـ على مستوى المجتمع الإسلامى أو مستوى الأمة الإسلامية ـ سوءاً فى توزيعها فيعين بعض أتباعه والموالين له على الثراء وتكديس الثروة ، بينما يزيد فى فقر الملايين الأخرى عن طريق الاحتفاظ بالمستوى المنخفض لأجورهم ، كى يبقوا فى طاعة أمره وإنتاج المزيد من المواد الخام لصالح صناعته .ويفصل فصلا غير طبيعى بين مجتمع وآخر ، وتنشأ بذلك فجوة رهيبة بين السكان فى مجتمع وسكان آخرين فى مجتمع آخر . فبينما السكان فى مجتمع قلة ولديهم ثروة طبيعية تفوق أعلى مستوى لدخل الفرد فى العالم، إذا بسكان مجتمع آخر لايستطيعون الحركة من الاكتظاظ ، كما لايستطيعون التغلب على أمر الجوع لنقص فى التغذية .

ويفرض علينا عدم تطبيق الزكاة ،وإبعادها عن مجال الرعاية الاجتماعية. ويحملنا على تطبيق « التأمين » كضرب من ضروب التعاون عند الشدائد . ومن يستطيع التأمين فى المجتمع أقل عدداً ممن يستطيع أداء الزكاة . وبذلك قصرت دائرة التعاون على الشدائد فى مجتمعاتنا الإسلامية .

كما يحملنا على إبعاد القرض الحسن فى معاملاتنا المالية ، وينشىء بيننا البنوك وبيوت المال للقروض بالفائدة .وقد تكون هذه الفائدة رباً محرماً .

وهكذا أوجد الاستعمار لنا مشكلات فى مجتمعاتنا الإسلامية ، فى غيبة إسلامنا والإيمان به .. أوجد لنا مشكلات : العلمانية ، والديمقراطية ،وسوء توزيع الثروة الوطنية ، والتأمين والمصارف .. وهى مشكلات نالت من تضامننا وباعدت فى العلاقات بين مجتمعاتنا ، ووضعت هذه المجتمعات فى منازعات داخلية ، أو فى خصومات مع بعضها بعضاً .

وليس من سبيل إلى إزالة هذه المشكلات ـ أو إلى إضعافها على الأقل ـ سوى أن نرى أن الإسلام فى تطبيقه فى مجتمعاتنا يكون خير بديل وخير عوض .. نرى فيه مايحول دون إزدواج السلطة فى المجتمع ، فلسنا بحاجة عندئذ إلى علمانية . ونراه يعطينا مستوى فى نظام الحكم يحفظ على الإنسان بشريته وكرامته ، وحسن صلته بمن معه ، فلسنا بحاجة إذن إلى ديمقراطية

الغرب والشرق على السواء . ونراه كذلك يزيل أثر سوء توزيع الثروة الوطنية ، ويحول دون أن تتجدد مشكلته ، طالما يؤخذ به ومبادئه فى شئون المال والتنمية الاقتصادية . ونراه يتفهم أوضاع التأمين والمصارف فلا يبعدمنها إلا ما كان ضاراً .أما قام على استغلال ذوى الحاجةاستغلالا سيئاً ، بجانب ما يحث عليه من أداء الزكاة ومن القرض الحسن .

وهذا الكتاب هو محاولة لمواجهةهذه المشكلات التى أوجدها الاستعمارى فى مجتمعاتنا الإسلامية ، منذ القرن التاسع عشر ، وبيان الرأى الإسلامى فيها . وما يذكر فيها هنا من رأى قد يقبل التصحيح ممن حسنت نيته ، وقوى إيمانه ، وصح فهمه للإسلام .

والله الموفق

مصر الجديدة فى صفر سنة ١٣٩٢ — محمد البهى

إبريل سنة ١٩٧٢

obeikandl.com